وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

النجف الأشرف

التمييز بين المدنيين والمقاتلين

دراسة في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني

رسالة قدّمها الطالب

حيدر حميد عزيز

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات درجة

الماجستير في القانون العام

بإشراف

د . حيدر كاظم عبد علي

أستاذ القانون الدولي المساعد

1437 هجرية 2016 ميلادية

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَلِكُلٍّ دَرَجاتٌ مِمَّا عَمِلُوا وَما رَبُّكَ بِغافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ)

صدق الله العظيم

سورة الانعام : الآية (132)

الإهداء

إلى من غادرنا وترك فينا الصبر والاحتساب والدي رحمه الله..

إلى من سهرت على رعايتي وتعلمت منها الحنان والمحبة وغرست في نفسي طلب العلم منذ نعومة أظافري والدتي رحمها الله..

إلى اخوتي وأخواتي .. عرفاناً لمؤازرتهم..

إلى أساتذتي الأجلاء .. وزملائي الأعزاء..

إلى كل من وقف إلى جانبي في إنجاز رسالتي

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد..

الباحث

شكر وتقدير

أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الاستاذ المساعد الدكتور (حيدر كاظم عبد علي) الذي تفضل عليّ بقبوله الإشراف على هذه الرسالة , ولتحمله زياراتي ومقابلاتي الشخصية معه وما تضمنته هذه المقابلات من كثرة أسئلة واستفسارات , والتي افادت جميعها هذه الرسالة , فجزاه الله عني خير الجزاء .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المساعد الدكتور(عباس عبود عباس) عميد معهد العلمين للدراسات العليا لتوجيهاته السديدة لي في السنة التحضيرية في المعهد وكذلك أساتذة قسم القانون العام في السنة ذاتها , ولا أنسى فضل كل من مدَّ يد العون وأبدى المساعدة العلمية لتسهيل مهمتي في إنجاز هذه الرسالة, ومن الله التوفيق .

الباحث

ملخص

أفرزت الحروب الدامية بين الفئات المتصارعة منذ القدم وحتى وقتنا الحاضر انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني بشكل عام ومبدأ تمييز المدنيين عن المقاتلين بشكل خاص والذي كان سابقاً يمثل قواعد عرفية تنظم تلك الحروب , وبمرور الزمن بدأت تلك القواعد تأخذ حيزاً أكبر بين المجتمعات لتقنن بعد ذلك ضمن قواعد ملزمة طبقاً لمعاهدات واتفاقيات دولية واصبحت تعرف بقواعد القانون الدولي الإنساني , وأصبح من أهم تلك القواعد مبدأ تمييز المدنيين عن المقاتلين الذي أصبح قاعدة إلزامية أثناء النزاعات المسلحة والذي يفرض على أطراف النزاع التمييز بين المدنيين والمقاتلين , أي التمييز بين الأشخاص المشاركين في النزاعات المسلحة وغير المشاركين فيها بما يضمن حماية المدنيين ويتم التمييز بين الفئتين طبقاً للمعيارين الشخصي والموضوعي , أن المعيار الشخصي يأخذ بصفة الشخص , فمن يحمل السلاح يوصف بالمقاتل وما عداه فهو مدني , أما المعيار الموضوعي يميز بين الفئتين وفقاً للمشاركة في العمليات العدائية ويشمل ذلك الجرحى والمرضى والغرقى الذين تركوا المشاركة في القتال بسبب الجرح أو العجز ليصبحوا ضمن فئة المدنيين , وطبقاً لذلك يعد هذان المعياران أساساً للتمييز بين المدنيين والمقاتلين , ومن ثم توفير الحماية للمدنيين لأنهم أشخاصا عزل لا علاقة لهم بالقتال , أما على الجانب الآخر يجب معاملة المقاتلين الذين يقعون في قبضة الخصم معاملة أسرى حرب , على أن يقوم المقاتلون بتمييز أنفسهم من خلال استخدامهم لشارت تميزهم عن المدنيين كالزي العسكري وحمل السلاح بصورة علنية , إضافة إلى التزام غير المقاتلين بعدم المشاركة في العمليات العدائية بصورة مباشرة أو غير مباشرة , مما يسهم بإرساء مبدأ تمييز المدنيين عن المقاتلين , ليكرس العمل به ميدانياً أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية من خلال الآليات الوقائية والرقابية الوطنية

والدولية وكذلك الالتزام بالآليات القمعية لمعاقبة منتهكي قواعد القانون الدولي الإنساني ومنها مبدأ تمييز المدنيين عن المقاتلين , والسعي إلى تنسيق العمل بين الدول والمنظمات الدولية وغير الدولية في سبيل تطبيق تلك القواعد لتمييز المدني عن المقاتل وتوفير الحماية للمدنيين وتضييق العمليات العسكرية على المقاتلين .

الفهرست

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1
المبحث التمهيدي : التعريف بالقانون الدولي الإنساني والتمييز بين المدنيين والمقاتلين	5
المطلب الأول : التعريف بالقانون الدولي الإنساني	7
المطلب الثاني : التعريف بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين وتأصيله القانوني	13
الفصل الأول : معايير التمييز بين المدنيين والمقاتلين	28
المبحث الأول : المعيار الشخصي	29
المطلب الأول : ماهية المعيار الشخصي	30
الفرع الأول : مضمون المعيار الشخصي	30
الفرع الثاني : تبني المعيار الشخصي	34
المطلب الثاني : تقييم المعيار الشخصي	51
الفرع الأول : مزايا المعيار الشخصي	51
الفرع الثاني : عيوب المعيار الشخصي	53
المبحث الثاني : المعيار الموضوعي	55
المطلب الأول : ماهية المعيار الموضوعي	55
الفرع الأول : مضمون المعيار الموضوعي	56
الفرع الثاني : تبني المعيار الموضوعي	65
المطلب الثاني : تقييم المعيار الموضوعي	78
الفرع الأول : مزايا المعيار الموضوعي	78
الفرع الثاني : عيوب المعيار الموضوعي	79
الفصل الثاني : آليات تنفيذ تمييز المدنيين عن المقاتلين	83
المبحث الأول : الآليات الوطنية	85
المطلب الأول : الآليات الوقائية والرقابية	85

الفرع الأول : نشر قواعد القانون الدولي الإنساني	87
الفرع الثاني : تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني	90
الفرع الثالث : مسؤولية القادة العسكريين والأشخاص المتخصصين	92
المطلب الثاني : الآليات القمعية	96
الفرع الأول : أسلوب ادخال التجريم في القانون الجنائي الوطني	96
الفرع الثاني : الاختصاص العالمي في جرائم الحرب	99
الفرع الثالث : اعتماد مبادئ القضاء الدولي الجنائي	101
المبحث الثاني : الآليات الدولية	104
المطلب الأول : الآليات الوقائية والرقابية	104
الفرع الأول : منظمة الأمم المتحدة	105
الفرع الثاني : اللجنة الدولية لتقصي الحقائق	110
الفرع الثالث : المنظمات الدولية غير الحكومية	113
المطلب الثاني : الآليات القمعية	123
الفرع الأول : المسؤولية الدولية المدنية	123
الفرع الثاني : المسؤولية الدولية الجنائية الفردية	127
الخاتمة	131
المصادر	135